فانه يأمل في ان يحقق ذلك من طريق خطته الاقتصادية.

فما هي هذه الخطة، حجمها، مصادرها، ابعادها، اهدافها المعلنة أردنياً، واهدافها الحقيقية ؟ وما هو حظها من النجاح، أو الفشل، بعد ان فتح الاردن باب الصراع على النفوذ مع م.ت.ف. على مصراعيه ؟

الخطة الاردنية

جاء في الخطوط العريضة للخطة التي أذيعت في عمان بتاريخ ١٩٨٦/٨/٤، تحت عنوان «الخطة الخمسية: ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠»، انه قد تم وضعها من قبل الحكومة الاردنية «لتلبية» الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للضفة الغربية وقطاع غزة. وتتضمن الخطة استثمارات قدرها ١,٢٩٢ مليار دولار (٤٦١,٥ مليون دينار أردني) (**الفجر**، القدس، ١٩٨٦/٨/٦). وزعت هذه المبالغ المخصصة للانفاق على القطاعات الانتاجية المختلفة على الشكل التالي:

للقطاع الزراعي ٦١,٧ مليون دينار، أي ما نسبته ١٣,٣٦ بالمئة من المبالغ الاجمالية المخصصة للخطة؛ للقطاع الصناعي ٢٢,٥ مليون دينار (٤,٨٧ بالمئة)؛ وللاسكان ١٩٠ مليون دينار (٤١,٧ بالمئة)؛ وللبناء ٦٤ مليون دينار (١٣,٣٦ بالمئة)؛ وللتربية والتعليم ٧٨,٧ مليون دينار (١٧,٠٦ بالمئة). وخصص للصحة العامة ٣٤,٤ مليون دينار (٧,٤٥ بالمئة)؛ وللتطوير الاجتماعي ١٠,٢ مليون دينار (٢,٢٢ بالمئة) من الموازنة العامة (**القدس**، القدس، ١٩٨٦/٧/٣١).

وجاء في ملخص تقرير نشر عن الخطة، ان عدد سكان المناطق المحتلة وصل، في نهاية العام ١٩٨٤، الى ١,٠١ مليون نسمة، وان ٤٦٤ ألف شخص، اضطروا للاتجاه الى المنفى، منذ احتلال المنطقة في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وحتى العام ١٩٨٤، نظراً لاجراءات القهر التي انتهجتها اسرائيل (**الفجر**، ١٩٨٦/٨/٦).

وحدد التقرير ثلاثة اهداف للخطة، هي:

«١ ـ الحد من هجرة السكان من المناطق المحتلة، وبصورة خاصة الهجرة الدائمة، والعمل، أيضاً، على التقليل من الهجرة المؤقتة، بحثاً عن العمل والدراسة.

«٢ ـ تخفيف الضغوط والاغراءات التي تدفع بالايدي العاملة العربية الى البحث عن العمل في مختلف النشاطات الاقتصادية الاسرائيلية.

«٣ ـ العمل على رفع مستوى كفاءة القوة العاملة العربية، ودعم وتقوية وعيها الحضاري والقومي، وتزويدها بمجالات واسعة من المهارات والقدرات في جميع الحالات» (**البيادر السياسي**، القدس، العدد ٢١٤، ١٩٨٦/٨/٩).

ولتحقيق ذلك، وضع الاردن اربع خطوات، اعتبرت ضرورية لانجاح الخطة، وهي:

« (أ) العمل على خلق فرص للعمل، والمحافظة على استمرارية التوظيف.

« (ب) التأكيد على الرابطة بين الانسان والارض، بمعنى تقوية رابطة المواطن ببيته، والمزارع بارضه، والعامل بالورشة التي يعمل فيها، والطالب بالمعهد الذي يدرس فيه، والطبيب بالعيادة التي يعالج فيها المواطنين.

« (ج) مساعدة المواطنين على التكيف، ومقاومة الضغوط والمشاكل الناتجة عن الاحتلال...

« (د) التأكيد على اهمية القرية العربية، والحياة الريفية، كمصدر جذب لاماكن العمل، والتأكيد على بناء العائلات في مواجهة حياة المدن، وتوفر فرص العمل فيها» (**المصدر نفسه**). يذكر، في هذا الصدد، ان الحكومة الاردنية «وضعت مخططات هيكلية وتفصيلية لجميع قرى الضفة البالغ عددها ٤٣٠ قرية، تصل تكلفتها الى ١٠,٥ مليون دينار، تتقاسمها اسرائيل والاردن بالتساوي، وهي، في الاصل، اموال عربية من أرباح ادخارات دول النفط العربي في اميركا» (**العودة**، القدس، العدد ٩٤، ١٩٨٦/٦/١٩).